

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 20

الثلاثاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة أولا إلى إحاطة من رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، سعادة السيد برهان غفور ممثل سنغافورة، والذي أرحب به ترحيبا حارا على المنصة اليوم.

بعد الانتهاء من بيان السفير غفور، ستتحول اللجنة إلى نمط غير رسمي لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وبعد ذلك مباشرة، ستُستأنف الجلسة العامة الرسمية لتمكين اللجنة من مواصلة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "نزع السلاح الإقليمي".

أود أيضا أن أذكر الوفود بأن الجلسة ستُعلق الساعة 30/12 اليوم بغية اتباع التقليد السنوي المتمثل في إقامة حفل تقديم شهادات برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح. أعطي الكلمة الآن للسفير غفور.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنوه بالعمل الممتاز الذي تقومون به، سيدي، بصفتكم رئيس اللجنة الأولى المهمة جدا، وبقيادتكم في توجيه أعمال اللجنة في أوقات صعبة جدا. ويسرني أن أقدم إحاطة إلى اللجنة الأولى اليوم بصفتي رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025.

عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية ثلاث دورات موضوعية حتى الآن، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وكذلك في آذار/مارس وتموز/يوليه من هذا العام. وتميزت الدورتان الموضوعيتان الأوليان، المعقودتان في كانون الأول/ديسمبر 2021 وآذار/مارس 2022، بنقاش مستفيض حول مسألة طرائق أصحاب المصلحة. وفي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



المرتتبة على النشاط الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف الجبهات، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية. ويشير أيضا إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تبادل الآراء بشأن المخاطر القائمة والمحتملة لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدابير التعاونية الممكنة للتصدي لهذه المخاطر. وتعكس الأقسام المتعلقة بالمعايير، والقانون الدولي، وتدابير بناء الثقة، وبناء القدرات، والحوار المؤسسي المنتظم قوائم غير حصرية لمختلف المقترحات الملموسة والعملية المنحى، والتي ستطلب مزيدا من المناقشات المتعمقة في الدورات الموضوعية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى المبادرات الملموسة الواردة في القسم المتعلق بتدابير بناء الثقة تتمثل في الاتفاق على وضع دليل عالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية. وبناء على ذلك، كان هناك اتفاق مؤداه أنه يتعين على الدول الأعضاء المشاركة في مزيد من المناقشات المركزة بشأن وضع هذا الدليل في الدورتين الموضوعيتين الرابعة والخامسة.

إن الأمانة العامة منخرطة بالفعل في عملية تجميع الآراء الواردة من الدول بشأن فكرة وضع هذا الدليل. وسنستخدم ذلك التجميع كأساس لورقة معلومات أساسية سيتم نشرها في كانون الثاني/يناير 2023. وأفهم أيضا أن الأمانة العامة مستعدة لتقديم عرض عن نتائجها الأولية خلال الاجتماع غير الرسمي الذي يعقد فيما بين الدورات الذي أعتزم الدعوة إلى عقده في نيويورك في الفترة من 5 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر. وهناك العديد من التفاصيل الفنية المحددة التي سيتعين النظر فيها قبل إمكانية تفعيل فكرة هذا الدليل. وسيكون الأمر متروكا للفريق العامل لتوضيح تلك التفاصيل، وأعتزم أن أبدأ العمل بشأن تلك الوظيفة المهمة بأسرع وقت ممكن. وكما ذكرت، أبلغت الوفود أيضا بأني سأدعو إلى عقد اجتماعات فيما بين الدورات في كانون الأول/ديسمبر حتى تتمكن الدول الأعضاء من إجراء مناقشات بشأن تدابير بناء الثقة، كجزء من الخطوات التالية التي أوصى باتخاذها التقرير المحلي السنوي. وفي الاجتماع غير الرسمي الذي يعقد فيما بين الدورات، ستتاح للدول الأعضاء أيضا فرصة التعمق في مناقشات بشأن الركائز الأخرى لولاية الفريق العامل. ويحدوني الأمل في أن يساعد الاجتماع

وقت لاحق، تمكنت الدول الأعضاء من الاتفاق على مجموعة من الطرائق لأصحاب المصلحة كنت قد اقترحتها بصفتي رئيسا، واعتمدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية فيما بعد في الدورة الموضوعية الثالثة في تموز/يوليه. وخلال مدار الدورات الموضوعية الثلاث، أجرت الوفود أيضا تبادلا قويا للآراء بشأن جميع الركائز الست لولاية الفريق العامل على النحو المبين في القرار 240/75 والركائز هي التهديدات القائمة والمحتملة؛ وقواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول للدول؛ والقانون الدولي؛ وتدابير بناء الثقة؛ وبناء القدرات والحوار المؤسسي المنتظم. وتذكر اللجنة الأولى أيضا أن القرار 240/75 كلف أيضا الفريق العامل بتقديم تقارير مرحلية سنوية لاعتمادها بتوافق الآراء. وسعيا للهدف المشترك المتمثل في تحقيق نتائج إيجابية وعملية المنحى، شاركت الدول الأعضاء في مناقشات بناءة بشأن سائر المجالات المواضيعية. ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن النهج البناء الذي اتبعته جميع الوفود أدى إلى نجاح اعتماد التقرير المحلي السنوي الأول للفريق العامل بتوافق الآراء في الدورة الموضوعية الثالثة في تموز/يوليه 2022.

أعتمد هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود في اللجنة الأولى، ومن خلالها، أشكر مسؤوليها وعواصمها وحكوماتها، على النهج البناء جدا الذي اتبعته والتزامها بالعمل معا بروح توافق الآراء.

الآن أود أن أقدم للأعضاء لمحة عامة موجزة عن التقرير المحلي السنوي، الذي يعكس جميع الركائز الست لولاية الفريق العامل، ويتألف كل قسم من أقسامها من جزأين موضوعيين. ويبين الجزء الأول المناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء حول هذا الموضوع، بينما يوصي الجزء الثاني بالخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء بعد ذلك للمضي قدما، بما في ذلك تحديد مجالات للمناقشات المركزة في إطار كل ركيزة في الدورتين الموضوعيتين الرابعة والخامسة في عام 2023.

يشير القسم المتعلق بالتهديدات تحديدا، إلى الزيادة في الحوادث التي تتطوي على استخدام خبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل جهات فاعلة حكومية وغير حكومية، فضلا عن الآثار

بتوافق الآراء إلا إذا تحلت جميع الوفود بالمرونة. ويحدوني الأمل في أن نتمكن جميعاً، عندما يجتمع الفريق العامل مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر المقبل في الاجتماع غير الرسمي فيما بين الدورتين وفي آذار/مارس 2023 للدورة الموضوعية، من العمل معا والاستمرار في روح المشاركة الإيجابية والشراكة البناءة من أجل بناء الثقة والالتزام وتحقيق نتائج بتوافق الآراء. وأود أيضاً أن أحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في الجلسات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية في نيويورك، بما في ذلك الاجتماع غير الرسمي المقبل الذي يعقد فيما بين الدورتين في كانون الأول/ديسمبر. وأعتزم أيضاً استخدام الاجتماع غير الرسمي فيما بين الدورتين، فضلاً عن الاجتماعات اللاحقة، لمواصلة إتاحة الفرصة للمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين لإثراء عملنا من خلال تشاطر معارفهم ووجهات نظرهم القيمة.

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى جميع أعضاء اللجنة الأولى ومن خلالهم أيضاً أشكر وفودهم في نيويورك والمسؤولين في العواصم على مشاركتهم النشطة والبناءة في الفريق العامل. وأتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الأعضاء لكفالة نجاح الفريق العامل من أجل تحقيق رؤيتنا المشتركة لتهيئة بيئة مفتوحة وأمونة، ومستقرة، وميسرة، وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تماشياً مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها من فورنا في جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلقت الجلسة الساعة 10/20 واستؤنفت الساعة 10/35.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** نتناول اللجنة الآن مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميين". لدينا قائمة طويلة من المتكلمين في المجموعة؛ ولذلك، أناشد جميع الوفود التعاون الكامل.

**السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

غير الرسمي الذي يُعقد فيما بين الدورتين في كانون الأول/ديسمبر على إرساء الأساس لتيسير إحراز تقدم بشأن مختلف المسائل والتحصير للدورتين الموضوعيتين في آذار/مارس وتموز/يوليه 2023.

لقد قلت مرات عديدة إن الفريق العامل في حد ذاته آلية لبناء الثقة، وفي ذلك السياق، فإن التقرير المرهلي السنوي بمثابة خريطة طريق هامة لكفالة بقاء الفريق العامل فعالاً وبناءاً ومنتجاً، وأن يعمل لصالح جميع الدول الأعضاء. ويحدوني الأمل في أن الدول الأعضاء، مسترشدة بالتقرير المرهلي السنوي، ستواصل العمل معاً بشكل بناء لتنفيذ النتائج المتفق عليها وإجراء مناقشات مركزة بشأن المجالات التي يمكننا فيها إيجاد وبناء المزيد من التقارب.

وفي ذلك الصدد، قدمت سنغافورة مشروع المقرر A/C.1/77/L.54 لتتظر فيه اللجنة في إطار البند 94 من جدول الأعمال. ويهدف مشروع المقرر إلى التماس موافقة الجمعية العامة على التقرير المرهلي السنوي. وأرى أن اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء سيعزز ويرسخ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في دورتنا الموضوعية الثالثة في تموز/يوليه. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتشاطر مع اللجنة وجهة نظري ومفادها أن كل وفد قد شارك بهمة وإيجابية في عمل الفريق العامل، وأنا ممتن جداً لذلك. ولكنني أرى أيضاً أن كل وفد يتحمل المسؤولية المستمرة عن بناء وتعزيز روح توافق الآراء التي اتسم بها لحسن الحظ عمل الفريق العامل حتى الآن. وبينما أقول إن ذلك كان من حسن الطالع، إلا أنه ليس من الحالات التي يمكن اعتبارها من الأمور المسلّم بها. وسيطلب ذلك من جميع الوفود استمرار المشاركة بهمة وإيجابية لبناء وتعزيز روح توافق الآراء.

من هذا المنطلق أود أهاب بجميع الوفود التواصل مع الوفود الأخرى، والتحدث مع بعضها البعض، وبذل جهد لفهم بعضها البعض. وفي نهاية المطاف، سيعتمد تحقيق توافق الآراء على بناء الثقة والالتزام، وعلى أساس تلك الثقة والالتزام، والقدرة على تحديد مواطن التقارب، وإذا لزم الأمر تقديم بعض الحلول التوفيقية لتحقيق نتائج ذات نفع متبادل لجميع البلدان. ولا يمكن التوصل إلى نتيجة

ومن جانب الرابطة، تؤكد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، على النحو الوارد في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونسلم بأن معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق المحيط الأطلسي تسهم في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا حيز النفاذ، فإننا نشدد على أهمية تنفيذها الكامل والفعال.

وافقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تمديد خطة العمل لتعزيز تنفيذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا لمدة خمس سنوات أخرى، من عام 2023 إلى عام 2027. وتؤكد الرابطة من جديد التزامنا بالتواصل المستمر مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المعقدة، وفقا لأهداف ومبادئ هذه المعاهدة.

ونحن، شأننا شأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، نسلم بأهمية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، ولذلك نواصل دعم الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء هذه المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط. ونشدد أيضا على أهمية استمرار الحوار السلمي فيما بين جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية.

لقد أسهمت الرابطة أيضا في الأمن الإقليمي من خلال عملها لتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونشيد بشبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة للرابطة، بما في ذلك من خلال الاجتماع السنوي التاسع للرابطة في آب/أغسطس 2022، لجهودها في تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية النووية وزيادة تعزيز السلامة والأمن والضمانات النووية في المنطقة. وننتقل أيضا إلى تنفيذ بروتوكول الرابطة للتأهب للاستجابة لحالات الطوارئ في حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية، الذي أقره اجتماع كبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أيلول/سبتمبر 2021.

تدرك الرابطة التحديات الواسعة التي تفرضها التحولات الجيوسياسية والجيوسراتيجية في المنطقة، والتي أدت إلى تفاقم المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية الأساسية، والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا وغيرها من التحديات العابرة للحدود. وعلى هذا النحو، فإن تعزيز مركزية الرابطة ووحدها من خلال الآليات التي تقودها، مثل مؤتمر قمة شرق آسيا، والمنتمى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يظل أولوية بالنسبة للمنطقة.

إننا ملتزمون بتهيئة بيئة مواتية للسلام والاستقرار والتنمية المزدهرة. وتدرك أيضا أهمية اتباع نهج متعدد الأطراف لمعالجة المسائل الإقليمية والعالمية المشتركة الملحة، فضلا عن دعم نظام إقليمي قائم على القواعد، يرتكز على القانون الدولي. وبهذه الروح تواصل الرابطة التأكيد على أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإقليمية المشتركة بطريقة استراتيجية وشاملة، بما في ذلك في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

تؤمن الرابطة إيماننا راسخا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد باستخدامها. ونؤيد بقوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتلاحظ الرابطة أيضا أن معاهدة حظر الأسلحة النووية اتفاق تاريخي يسهم في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ويكمل الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بالنهوض بنزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والاعتراف بالحاجة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، الذي يظل السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

والأمن الدوليين وبين نزع السلاح وتحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن تناول عدد من قرارات ووثائق الأمم المتحدة لمحورية جهود نزع السلاح وضبط التسلح على المستوى الإقليمي.

ولعل منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم احتياجا لدفع جهود نزع السلاح وضبط التسلح بما يسهم في بناء الثقة، وتحقيق السلام والأمن، وإرسال دعائم مستقرة للتنمية المستدامة. وتؤكد المجموعة العربية الأهمية المحورية لاتفاقيات إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي (A/C.1/77/L.2) الذي تتقدم به سنويا المجموعة العربية، والمعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". ونتطلع إلى مواصلة المجتمع الدولي والدول الساعية للسلام والاستقرار دعم هذا القرار الهام أسوة بالأعوام السابقة.

وتدعو المجموعة العربية الدول الثلاث الراحية لقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، 1995 والذي يمثل جزء لا يتجزأ من صفقة التمديد للنهائي للمعاهدة، إلى تحمل مسؤوليتها في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995. كما تجدد تأكيدها وإصرارها على المضي قدما في بذل كل ما بوسعها من أجل الوصول إلى منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما يدعم من فرص السلام والأمن والاستقرار في أكثر مناطق العالم تعرضا للنزاعات وعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الأول/نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وفقا للمقرر 546/73؛ وبنجاح تلك الدورة في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة (A/75/63).

علاوة على ذلك، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات العملية بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، والسلامة النووية، والأمن والضمانات، التي تم التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر 2019.

بالإضافة إلى عمل شبكة الهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشير الرابطة أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتؤكد من جديد التزامنا بتلك المعاهدة التاريخية. إننا نولي أيضا أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والمساعدة والتبادلات الدولية في مجال السموم والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتنفيذ الناجح لتمرين محاكاة المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على قدرات الاستجابة للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، الذي أجري في مانيليا في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه 2022. كما نشيد بإنجازات شبكة خبراء الدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز تعاون إقليمي أكبر في هذا المجال.

وبشكل عام، تؤكد الرابطة من جديد امتثاله لالتزامات معاهدات نزع السلاح التي وقعت عليها الدول الأعضاء في الرابطة، وتقدر المنابر والحوارات الإقليمية لتيسير تنفيذ التزاماتنا بطريقة متوازنة. ونأمل أن تعزز جهودنا هدف تحقيق نزع السلاح العالمي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ونحو النهوض بأهدافنا في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

**السيد الطائي (العراق):** أود في البداية أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19) تود المجموعة العربية التذكير بما تضمنه عدد من قرارات الجمعية العامة ومخرجات دورتها الخاصة المكرسة لنزع السلاح وتوصيات هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح الصادرة بتوافق الآراء من إشارات واضحة حول العلاقة بين نزع السلاح والحفاظ على السلام

السيد كارثمارتز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه البوسنة والهرسك، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا والنرويج، فضلا عن جورجيا وسان مارينو وموناكو.

وفي مواجهة ارتفاع مستويات النزاعات العنيفة، فضلا عن التهديدات باستخدام القوة في جميع أنحاء العالم، والانتهاكات الصارخة المتكررة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلى جانب تفشي ثقافة الإفلات من العقاب، ثمة حاجة إلى اتباع نهج جديد وأقوى إزاء السلام والأمن العالميين، يركز على تعددية الأطراف. حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الدولي. إن التهديدات لسيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها، تحت أي ذريعة، تشكل تهديدا لنا جميعا ولا يمكن التسامح معها. والسماح بأن يمر ذلك دون اعتراض يعني قبول نظام دولي قائم على استخدام القوة. إن حرب العدوان الروسية غير المبررة وغير القانونية هي أحد أكبر التحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين، وتقوض النظام الدولي القائم على القواعد، وتضر بالاقتصاد العالمي والأمن الغذائي العالمي بطرق تضر بجميع البلدان. التعبئة العسكرية مؤخرا من جانب السلطات الروسية هي تصعيد غير مسبوق في حرب روسيا ضد أوكرانيا.

يدين الاتحاد الأوروبي الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا والفظائع التي ترتكبها القوات الروسية. ويحث روسيا على أن توقف فورا هجماتها العشوائية ضد المدنيين والهيكل المدنية الأساسية، وأن تسحب فورا وبشكل كامل ودون قيد أو شرط جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية والدمار الذي تسببه في أوكرانيا. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم. ويجب محاسبة الجناة. يدين الاتحاد الأوروبي أيضا بأشد العبارات الممكنة تورط بيلاروس في

كما ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الثانية تحت رئاسة دولة الكويت الشقيقة، التي نجحت في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر، بجانب اعتماد تقرير ختامي. وتتطلع المجموعة العربية لعقد الدورة الثالثة للمؤتمر تحت رعاية الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وتحت المجموعة كافة الأطراف المدعوة لهذا لمؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

لقد التزمت الدول العربية بنصيبتها من تحمل المسؤولية إزاء إحلال الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويبقى على الدول الأطراف الأخرى تحمل مسؤوليتها. وفي هذا الصدد، تعرض المجموعة العربية عن قلقها البالغ إذا الخطر المستمر جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة، وترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعيد المجموعة التأكيد على أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام 1995، الذي نص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، يمثل انتهاكا بالغة لجهود السلاح النووي ويعرقل التقدم في جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على مستوى العالم، وإحلال الأمن في المنطقة.

وتتطلع المجموعة العربية إلى أن تمثل نتائج الدورة الثالثة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، دفعة ملموسة للجهود الخاصة في إطلاق مسار تفاوضي حول إنشاء المنطقة الخالية بما يحقق مصالح وأمن الجميع دون تمييز، ويتسق مع مبادئ وأهداف المتحدة والالتزامات المتفق عليها في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقبا.

ويمكن اعتبار غالبية مشاريع المساعدة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي مشاريع تقليدية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومعظمها له نطاق إقليمي ويُنفذ بمساعدة المنظمات الإقليمية. وفي أفريقيا، عمل الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة. وفي أوروبا، يعمل الاتحاد الأوروبي مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز تبادل المعلومات في جنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يشكل جزءاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ خريطة الطريق لإيجاد حل مستدام لتحديد الأسلحة في غرب البلقان بحلول عام 2024. وفي أمريكا اللاتينية، يعمل الاتحاد الأوروبي مع منظمة الدول الأمريكية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وتتمكن مشاريع أخرى للاتحاد الأوروبي من بناء القدرات في مجال مراقبة تصدير الأسلحة، وهو أمر حاسم في منع وقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الأيدي الأثمة. ويدعم الاتحاد الأوروبي الدول، بناء على طلبها، لتعزيز نظمها لمراقبة نقل الأسلحة بغية تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وتنفذ الأنشطة في إطار المشروع في جميع أنحاء العالم وتشمل المساعدة في صياغة التشريعات والتدريب وتبادل أفضل الممارسات بين الاختصاصيين العاملين في مجال مراقبة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي، من خلال برنامج دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، المساعدة التقنية إلى عدد كبير من البلدان المستفيدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ووسط وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية والقوقاز، بهدف تعزيز نظمها الوطنية، بما يتماشى مع متطلبات المعاهدة.

إن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أمر أساسي لتحقيق الاستقرار وبناء السلام الدائم. إذ يمكن أن يمنع المزيد

الحرب العدوانية المستمرة ضد أوكرانيا، ويدعو روسيا وبيلاروس إلى الامتنال لقرارات الجمعية العامة بشأن العدوان الروسي على أوكرانيا. لقد بعث هذان القراران برسالة قوية إلى روسيا وبيلاروس بأنهما معزولتان في أعمالهما.

وفي الوقت نفسه، يشيد الاتحاد الأوروبي بشجاعة وتصميم الشعب الأوكراني وقيادته في كفاحهما للدفاع عن سيادة بلدهما وسلامته الإقليمية وحرية. والاتحاد الأوروبي لا يتزعزع في التزامه بمساعدة أوكرانيا على ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ضد العدوان الروسي وبناء مستقبل سلمي وديمقراطي مزدهر. وفي هذا الصدد، ستواصل العمل عن كثب مع الشركاء الدوليين.

إن الطابع المتغير للنزاعات وانتشار الجماعات المسلحة والعنف المتزايد تسبب ألماً ومعاناة هائلين، وتؤثر تأثيراً عميقاً على حياة الرجال والنساء والفتيان والفتيات في جميع أنحاء العالم. وكلما انحسر السلام وزعزعت النزاعات المسلحة استقرار دول ومناطق بأكملها، فإننا جميعاً كثيراً ما نواجه عواقب مباشرة أو غير مباشرة وتحديات أمنية جديدة. للاتحاد الأوروبي تاريخ طويل من الدعم للإجراءات التي تتصدى للتهديدات للأمن الدولي والإقليمي وتعزز نزع السلاح. والشراكات الإقليمية حاسمة الأهمية لمعالجة قضايا وشواغل الأمن الإقليمي وعامل أساسي لتطوير الحوار الإقليمي الذي يمكن أن ييسر مواجهة القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولا يزال منع ومعالجة المخاطر الأمنية المرتبطة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار محط اهتمام الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال تحويل وجهة الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها واستخدامها دون إذن، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المتصلة بها، تشكل عائقاً خطيراً أمام السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، لأنها تهدد الاستقرار الإقليمي في مختلف أنحاء العالم.

الصلة بجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا أن تسحب أي تحفظات انفرادية أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع مقاصد المناطق. ترى إندونيسيا أيضا أن لكل دولة غير حائزة للأسلحة النووية دورا مهما في ضمان عدم استخدام أراضيها ومنطقتها بأي شكل من الأشكال بما يتعارض مع هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ثانيا، إن إعادة تأكيد دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها لبنات أساسية في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار أمر حيوي. ومن هذا المنطلق، تلتزم إندونيسيا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وذلك مكرس في ميثاق الرابطة وفي معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويمتد التزامنا بالتنفيذ الكامل للمعاهدة أيضا إلى المسائل المتعلقة ذات الصلة بانضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المعاهدة. وفي العام المقبل، ستستأنف إندونيسيا رئاستها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وستواصل إندونيسيا، إلى جانب بلدان الرابطة، العمل على تكثيف الجهود الرامية إلى انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا لأهداف ومبادئ المعاهدة. ويشمل ذلك التزامنا بخطة العمل الموسعة حديثا لتعزيز تنفيذ المعاهدة للفترة من 2023 إلى 2027.

ثالثا، ينبغي زيادة تعزيز توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم. يتعين علينا السعي إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، ترحب إندونيسيا بنجاح عقد دورتي المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتتطلع إلى انعقاد الدورة الثالثة المقبلة للمؤتمر. وتأمل إندونيسيا أن يسفر الاجتماع عن تعهد الأطراف بالتزامات أقوى بتحقيق أهدافها.

رابعا، ينبغي دعم جهود نزع السلاح الإقليمية في إطار المساعي الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك

من استغلال المظالم وعدم الاستقرار الذي تثيره الجماعات المسلحة. ولذلك، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جزء لا يتجزأ من مساهمة الاتحاد الأوروبي في عدم تكرار العنف وتحقيق الاستقرار على نطاق أوسع، لأنه يعالج المخاطر التي تشكلها الجماعات المسلحة ويدعم الانتقال من المواجهة المسلحة إلى المشاركة السياسية والحكم الشامل للجميع.

وقد أظهرت تجربة الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى المشاركة المبكرة من منظور طويل الأجل والمرونة والقدرة على الاستجابة بسرعة، وربط جهود الدبلوماسية والتنمية والسلام والأمن والدفاع في سياقات عالية المخاطر. ولمواجهة التحديات التي تشكلها الجماعات المسلحة وتعميم أثر إجراءات الاتحاد الأوروبي، قرر تحديث سياسته لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالاعتماد على الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي ونهجه الشامل إزاء النزاعات والأزمات الخارجية.

علاوة على ذلك، يوسع الاتحاد الأوروبي تعاونه مع مختلف الشركاء بشأن تعزيز السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة. وحرصا على الوقت، سأختتم بياني هنا، بنسخة مختصرة للبيان.

**السيد بارنوهادينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19) وبالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. تشكل جهود نزع السلاح المتخذة على الصعيد الإقليمي خطوة مهمة لتعزيز الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك، اسمحوا لي أن أتناول أربع نقاط مهمة بشأن هذه المجموعة.

أولا، لا غنى عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف، إلى جميع دول تلك المناطق. بناء على هذه الخلفية، تهيب إندونيسيا بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التصديق على البروتوكولات ذات

وترحب مصر بشدة بنجاح انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، التي اعتمد فيها إعلان سياسي. وترحب أيضا بعقد الدورة الثانية للمؤتمر برئاسة دولة الكويت، التي اعتمدت النظام الداخلي وتقريراً ختامياً وأنشأت لجنة عاملة غير رسمية للمشاورات فيما بين الدورات. ونتطلع إلى الدورة الثالثة للمؤتمر، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الجمهورية اللبنانية.

وبالإضافة إلى التزام مصر بتحقيق السلام الدائم والعاقل في الشرق الأوسط، فقد شاركت بشكل بنّاء في جميع الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة. فلن يؤدي الاستمرار في تجاهل خطورة الظروف الأمنية المتدهورة في المنطقة إلا إلى مزيد من العواقب الكارثية. تشهد المنطقة بالفعل فصلاً جديداً من سباق التسلح يبعث على القلق الشديد. ولا يمكننا أن نقف موقف المتفرجين مكتوفي الأيدي. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانخراط في الجهود الجارية والوفاء بالاتفاقات والتعهدات السابقة ذات الصلة. فلن يقوضنا تفويت فرصة أخرى للمشاركة في عملية بناءة وشاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء إلا إلى إدامة العنف والفوضى.

**السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

يكتسي البعد الإقليمي لعملاً أهمية كبيرة، وأود أن أؤكد نقطتين في ذلك الصدد.

أولاً، فيما يتعلق بالقارة الأوروبية، يساورنا القلق إزاء التهديدات التي يتعرض لها الهيكل الأمني. فنحن نشهد تآكلاً تدريجياً لنظام تحديد الأسلحة التقليدية الذي أنشئ في تسعينيات القرن العشرين في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يقوم أمن القارة على مبادئها التأسيسية. فقد ضعفت بالفعل الركائز الرئيسية الثلاث لذلك النظام -

هو تحقيق نزع السلاح النووي بالكامل في شبه الجزيرة الكورية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ولا بديل عن الحل السلمي لتسوية الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، تود إندونيسيا أن تكرر دعوتها جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق التاريخي. ونتطلع إلى إحراز تقدم في المفاوضات للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وينبغي ألا يدخر أي جهد في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين من جميع جوانبهما. وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤكد التزام وفد بلدنا بتحقيق رؤية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

**السيد الحمصاني (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19)، وتود أن تتلي بالملاحظات التالية.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تشكّل واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً. وتستمر الحالة في التدهور في ظل الانتشار غير المسبوق للنزاعات والحروب بالوكالة والإرهاب والعنف الطائفي. وأقتبس فيما يلي من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي اعتمدها الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام 1978:

”لا يمكن بناء السلم والأمن الدوليين الدائمين على تكديس الأسلحة ... ولا يمكن أن يدعمهما توازن هش من الردع أو مذاهب التفوق الاستراتيجي. ولا يمكن تحقيق سلام حقيقي ودائم إلا من خلال ... التخفيض السريع والكبير للأسلحة والقوات المسلحة“. (القرار د-10/2، الفقرة 13)

وثمة حاجة إلى الإقرار بأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط من خلال الردع وتكديس الأسلحة بدلا من المشاركة في إنشاء هيكل أمني منصف وفعال يحقق الأمن الجماعي والتعاوني لجميع دول المنطقة وشعوبها. وكان من الممكن لاتخاذ خطوات جادة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أن ينقذ المنطقة والعالم من الحروب المدمرة والأهوال، وكذلك من الشواغل المزمنة المتصلة بانتشار الأسلحة في بلدان بعينها.

تقديم المساعدة وإبداء التعاون في ذلك المجال. وسعياً لكفالة فعالية التعاون والمساعدة الإقليميين، يجب أن نؤسس مبادراتنا استناداً إلى الاحتياجات التي تعرب عنها الدول أو المؤسسات المستفيدة، ويجب علينا أيضاً أن نكفل التنسيق الفعال بين مختلف المبادرات. وذلك هو أساس نهجنا، وسنواصل جهودنا في ذلك الاتجاه.

**السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):**  
تولي الولايات المتحدة اهتماماً دائماً لتعزيز السلم والازدهار الدوليين. ويمكن تحقيق هذين الهدفين على أفضل وجه من خلال إقامة الشراكات القوية والتعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وللأسف، شهد هذا العام زيادة في التهديدات التي يتعرض لها التعاون الإقليمي والاستقرار العالمي. وقد انتهكت روسيا على وجه الخصوص، من خلال حربها العدوانية غير القانونية وغير المبررة في أوكرانيا، التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً وأثارت شبح سياسة حافة الهاوية النووية. وندين بأشد العبارات الممكنة هجمات روسيا على الهياكل الأساسية المدنية والمدن في جميع أنحاء أوكرانيا ونطالبها بسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا. ونرفض، مع الجمعية العامة، محاولات روسيا غير القانونية للاستيلاء بالقوة على أراضي جارتها وممتلكاتها. وندين استيلاء روسيا على محطة زابوريجيا للطاقة النووية وترهيبها المستمر لموظفي المحطة الأوكرانيين والمخاطر النووية غير المسبوقة التي سببتها تصرفاتها. ونعرب عن تقديرنا للجهود غير العادية التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإقامة وجود مستمر لها هناك والحفاظ عليه.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بمحورية رابطة دول جنوب شرق آسيا والهيكل الذي تقوده الرابطة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولذلك سعينا إلى أن نشارك تايلند وسري لانكا في رئاسة اجتماع المنتدى الإقليمي للرابطة المعقود بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. ونود أن نيسر التعاون المنتظم والنهوض بالتدابير لإدارة المخاطر النووية والحد منها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء حملة الضغط العسكري والدبلوماسي والاقتصادي المتزايد التي تشنها جمهورية الصين الشعبية

وهي معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا ومعاهدة السماوات المفتوحة - وهي تتأثر الآن تأثيراً مباشراً بالحرب في أوكرانيا. وقد صُممت هذه الصكوك لتعزيز الثقة المتبادلة ومنع التوترات وتقليل خطر التصعيد إلى أدنى حد. وهي ترجمة ملموسة للالتزامات التي تعهدنا بها جماعياً عندما انضمنا إلى وثيقة هلسنكي الختامية في عام 1975 وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة في عام 1990. ومع ذلك، أظهرت روسيا، منذ ضمها للقرم في عام 2014 ثم من خلال شنها لحربها العدوانية على أوكرانيا منذ شباط/فبراير بدعم من بيلاروس، ازدراءها للقواعد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها على مستوى القارة الأوروبية التي تحكم العلاقات بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد انتهكت روسيا عمداً بمهاجمتها أوكرانيا التزاماتها وتعهداتها بموجب تدابير بناء الثقة والأمن تلك، وجاء ذلك بعد سنوات من التحايل عليها واستغلالها. ولا يمكن لروسيا أن تتنصل من مسؤولياتها والتزاماتها المستمرة.

ثانياً، أود أن أؤكد أهمية مبادرات عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، التي تكمل بطبيعتها المبادرات التي تتخذ على الصعيد العالمي. فهي تسهم في تحقيق السلم والأمن والاستقرار الدوليين. وهذا هو الحال بالتأكيد، على سبيل المثال، فيما يتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته، نظراً لطابع هذه التدفقات العابر للحدود إلى حد كبير. ولا بد من تشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في ذلك المجال. وتؤدي فرنسا وضع مبادرات في ذلك المجال، لا سيما في منطقة الساحل والصحراء، في سياق مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة. وهذا هو الحال أيضاً في غرب البلقان، حيث أطلقت فرنسا وألمانيا مبادرة يدعمها الاتحاد الأوروبي للحد من الاتجار بالأسلحة النارية بحلول عام 2024. وقد حققت المبادرة نجاحاً بالفعل، كما تشكل الطريقة التي تستند إليها نمودجا مثيراً للاهتمام للمناطق أخرى. وتدعم فرنسا أيضاً الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته بغية تطوير أفضل الممارسات في تنظيمها وتشجيع

التي وقعت عليها. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، استنادا إلى توافق في الآراء يتحقق بين جميع بلدان المنطقة. ونبقى على اتصال وثيق مع جميع الأطراف الإقليمية ونقف على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرات للمضي قدما في إنشاء هذه المنطقة في ظل توافق إقليمي في الآراء.

ولا تزال هناك فرص أخرى سانحة لإثبات الالتزام بأهداف اللجنة الأولى. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بشدة بالحفاظ على القوة العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكفالة استمرارها. وقد أسعدنا أن عددا هائلا من الدول الأطراف قد تمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة واسعة ومتنوعة من المسائل التي تناولها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام، بما في ذلك تأكيد العديد من الدول أهمية الحد من المخاطر النووية. وبالرغم من أن مشروع الوثيقة الختامية لم يُعتمد، فإنه يوفر أساسا مقبولا على نطاق واسع لإحراز التقدم والتعاون بشكل مجد. وينبغي ألا ينتقص قرار روسيا في اللحظة الأخيرة بعرقلة توافق الآراء مما أنجزناه معا.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تعزز جدول أعمال نزع السلاح. فنحن نعلم أن العالم يصبح أكثر سلاما وأمانا وازدهارا عندما نحترم حقوق الإنسان للمرأة ونعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين ويمكن النساء والفتيات من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتثمر زيادة مشاركة المرأة عن نتائج أفضل وأكثر استدامة - ليس للنساء فحسب، بل لمجتمعات وبلدان بأكملها. ونأسف لفشل مؤتمر نزع السلاح في استخدام لغة تراعي الاعتبارات الجنسانية في نظامه الداخلي. فالنهوض بالأمن الدولي وعدم الانتشار ونزع السلاح يتطلب مشاركة الجميع على قدم المساواة وتعاونهم بحسن نية.

وعلى الرغم من التحديات العديدة الراهنة، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار، وتأمل أن تواصل اللجنة الأولى الاضطلاع بدورها الحيوي في ذلك العمل.

على تايوان. ونعرب عن اهتمامنا الراسخ بصون السلم والاستقرار عبر مضيق تايوان، فهو يكتسي أهمية حاسمة للأمن والازدهار العالميين ويشكّل مصدر قلق دولي كبير. وفي ذلك السياق، نلاحظ التوسع المستمر في القوى النووية لجمهورية الصين الشعبية، وندعوها إلى التحلي بالشفافية فيما يتعلق بقدراتها ونواياها.

ويجب ألا نغفل عن التحديات الخطيرة التي يشكّلها الانتشار النووي التي تواصل تهديد الأمن الإقليمي والدولي. ويأتي في مقدمة تلك التحديات استمرار إيران في توسيع أنشطتها النووية، بما في ذلك ما تتخذه من خطوات ليس لها أي مبرر مدني ذي مصداقية. وتؤكد التبعيدات النووية الإيرانية المستمرة أهمية نظام التحقق القوي، الذي يظل يشكّل أساس أي اتفاق دائم، فضلا عن الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما دعا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجب أن تتعاون إيران مع الوكالة على وجه السرعة بغية حل جميع المسائل غير المحسومة المتعلقة بالضمانات بشأن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة المحتملة بدون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، فإن إصرار سورية على رفض الاستجابة لنداءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التعاون من أجل معالجة عدم امتثالها الطويل الأمد للضمانات مستمر منذ أكثر من عقد من الزمن ولا يزال يشكّل مصدر قلق بالغ. ونكرر دعوتنا إلى سورية للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل والشواغل المتعلقة بمفاعل دير الزور غير المعلن عنه والمواقع ذات الصلة.

وتظل الولايات المتحدة على استعداد للانخراط في مساع دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو تحقيق هدفنا المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. ولا يزال عرضنا للاجتماع بدون شروط مسبقة قائما. وتبقى التزامات الولايات المتحدة بالدفاع عن جمهورية كوريا واليابان راسخة.

وتدعم الولايات المتحدة معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأمن الإقليمي، وتعمل على النهوض بالتصديق على البروتوكولات

على عدم استئناف التجارب النووية والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد أستراليا من جديد التزامها القوي تجاه رابطة أمم جنوب شرق آسيا والهيكل الذي تقوده الرابطة، بما في ذلك مؤتمر قمة شرق آسيا والمنتدى الإقليمي للرابطة، فهي مرتكز الأمن الإقليمي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتتشفّر أستراليا بكونها شريكا استراتيجيا شاملا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونعمل على توسيع نطاق تعاوننا في إطار تلك الشراكة، بما في ذلك في مجالات الأمن السيبراني والأمن البحري والاستجابة للكوارث. وقد كانت أستراليا واحدة من الأعضاء المؤسسين للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو منبر مهم يعزز من خلاله أعضاؤها عبر الأقاليم جهود الدبلوماسية الوقائية ويضعون تدابير تعاونية لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونرحب بالتقدم المحرز في الاجتماع الثالث عشر للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود بين الدورات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في نيسان/أبريل، ويسرنا أن نشارك، مع الفلبين، في رئاسة حلقة عمل للمنتدى الإقليمي للرابطة بشأن الحد من المخاطر النووية من المقرر عقدها في عام 2023.

وتكتسي الشراكة الدائمة لأستراليا مع أستراليا في منطقة المحيط الهادئ في مجال الأمن، بما في ذلك من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ، أهمية أساسية للأمن الجماعي لمنطقتنا. إن تعاوننا الأمني يستند إلى تاريخ طويل من التعاون الأسترالي في مجالات الدفاع والسياسات وإدارة الحدود عبر المنطقة، بما في ذلك من خلال برنامج الأمن البحري لمنطقة المحيط الهادئ.

وترحب أستراليا بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، لتنظيم اجتماعات وحلقات عمل إقليمية محددة الأهداف تساعد في بناء القدرات للتعامل مع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار بطريقة

السيدة ماكتاير (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أستراليا الملاحظات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي، فضلا عن ملاحظات ممثلي فرنسا والولايات المتحدة فيما يتعلق بحرب روسيا غير القانونية في أوكرانيا.

ترى أستراليا أن الأمن الإقليمي يشكل اللبنة الأساسية التي يقوم عليها الأمن الدولي الجماعي والتعاوني. وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، نسعى إلى أن تتسم المنطقة بالسلم وقابلية التنبؤ واحترام السيادة وتحكمها الشفافية والقواعد والمعايير المقبولة، إلى منطقة يمكن فيها للشعوب أن تتعاون وتزدهر وتكون خالية من خطر النزاع. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل أستراليا بنشاط مع شركائها من خلال الهيكل الأمني ذي الصلة.

وتولي أستراليا أهمية كبيرة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس اتفاقات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية. فتلك المناطق تسهم إسهاما مهما في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وقد كانت أستراليا من المؤيدين الرئيسيين لمعاهدة راروتونغا، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ في عام 1985. ونحن ثابتون في التزامنا بمعاهدة راروتونغا وفي دعمنا لالتزام قادة جزر المحيط الهادئ لعام 2019 بتفعيلها. ونشيد بالجهود المبذولة في مناطق أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تضمن عدم وجود أي أسلحة نووية في الأراضي المعنية. وعلى وجه الخصوص، نقر بالأهمية التي تشكلها معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا - معاهدة بانكوك - لمنطقتنا فيما يتعلق بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتشعر أستراليا بقلق بالغ إزاء الأثر المزعزع للاستقرار الذي يسببه استمرار تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فتلك التجارب متهورة: فهي تهدد أمننا وأمن جيراننا وشركائنا. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإقليمية التي ظلت توجه العلاقات في أوروبا وأمريكا الشمالية لبضعة عقود. وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تتشرف بولندا برئاستها هذا العام، حارسة للالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول المشاركة في المنظمة، بما فيها روسيا.

وقد قررت روسيا، بعدوانها على أوكرانيا، إطلاق فترة من الفوضى وعدم اليقين. وجاء ذلك بعد سنوات من تقويض روسيا المستمر للأطر الرئيسية التي تشكل نظام بنية الأمن الإقليمي. فقد انسحبت روسيا من التزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة. وقوضت أحكام وثيقة فيينا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن وتحايلت عليها. وتشير القرارات الأخيرة التي اتخذها الرئيس بوتين بشأن الحشد العسكري والضم غير القانوني للأراضي الأوكرانية، إلى جانب الخطاب العدواني بشأن استخدام الأسلحة النووية والضربات الجوية الجماعية ضد البنية التحتية المدنية، إلى أن روسيا تفضل مسار التصعيد.

وقد بذلت بولندا، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قصارى جهدها في الأشهر التي سبقت الغزو الروسي لإعطاء فرصة للحلول الدبلوماسية. وعلى الرغم من كل تلك الجهود، قررت روسيا إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي والدولي بالكامل. وبناء على ذلك، فإن استكشاف الخيارات للاحتفاظ بنظام فعال لتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي في ظل الظروف الجديدة أمر بالغ الصعوبة.

إننا نمر بمنعطف حاسم. وقد أضعفت أعمال روسيا المصادقية العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بالفعل الآثار غير المباشرة للعدوان الروسي، أولاً وقبل كل شيء عبر فضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستناقش الحالة الأمنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في لودز، ببولندا، خلال اجتماع المجلس الوزاري في بداية كانون الأول/ديسمبر.

وأخيراً، ينبغي القول أن المسؤولية عن الأعمال الروسية تقع أيضاً على عاتق بيلاروسيا، التي تعمل بنشاط على تسهيل العمل العسكري الروسي من خلال إتاحة مجالها الجوي والأرضي وبنيتها

تلائم السياق الإقليمي. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الاجتماعات الإقليمية التحضيرية التي ينظمها مكتب شؤون نزع السلاح ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية قبل عقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرحب أيضاً بإسهام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ ومراكز الامتياز الإقليمية، مثل مركز الامتياز الكيميائي البيولوجي الإشعاعي النووي في جنوب شرق آسيا الذي تستضيفه الفلبين.

وتدرك أستراليا أن أمننا السبيراني يعتمد على الأمن السبيراني لمنطقتنا والمجتمع الدولي الأوسع. ويسر أستراليا أن تعمل مع شركائنا في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لتحسين قدرتهم على الصمود في المجال السبيراني من خلال مشاريع تستهدف بناء القدرات السبيرانية في إطار برنامجنا للتعاون في مجال التكنولوجيات السبيرانية والتكنولوجيات الحيوية الأهمية. ويسرنا كذلك أن نزكي نساء من منطقتنا للمشاركة في الزمالة الناجحة للغاية للنساء في مجال الأمن الدولي والفضاء السبيراني، وأن ندعم مشاركتهن وتقديمنا الجماعي، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الختام، نرى أن الأمن الإقليمي والدولي وجهان لعملة واحدة. وستواصل أستراليا العمل مع جيراننا وشركائنا في المنطقة للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة والنهوض بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، حتى نتمكن من بناء المنطقة التي نطمح لها والسلام والمزدهرة التي نريد.

**السيد زيوتشوك (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً تأييداً تاماً. وأود أن أسلط الضوء على عدة مسائل أساسية بصفتي الوطنية.

لقد كان تاريخ 24 شباط/فبراير 2022 لحظة فاصلة لهيكل الأمن الإقليمي والعالمي. فقد انتهكت روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، ميثاق الأمم المتحدة وأبسط أحكام القانون الدولي بشن غزو شامل على جارتها المسالمة، أوكرانيا.

وكانت حرب روسيا الاختيارية الوحشية بمثابة ضربة مدمرة للهيكل الأمني القائم على القانون الدولي ومجموعة من التدابير

ونكرر التأكيد على أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في إعادة التأهيل الوطني والتنمية المستدامة، ونرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز العمل في هذا المجال على الصعيدين العالمي والإقليمي. ونشيد بدور المركز الإقليمي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بوصفه مركز امتياز في تعزيز جهود الرابطة لمعالجة مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب. ولئن كنا نقدر دعم شركاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الحوار والشركاء الخارجيين في هذا الصدد، فإننا نكرر التأكيد على أنه يجب تقديم المساعدة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام بغية تطوير القدرات الوطنية المستقلة للدول المتضررة.

وقد أشار وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في بيانهم المشترك الصادر في آب/أغسطس 2022، إلى المناقشات المتعددة الأطراف الجارية بشأن المسائل الناشئة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في الفضاء الخارجي. وظلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشارك بنشاط في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول.

ونعيد تأكيد التزامنا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وإلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نعيد تأكيد التزامنا ومواصلة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود الجارية التي تبذلها جميع الأطراف لحل المسائل المتعلقة وفقاً لأهداف ومبادئ معاهدة بانكوك. ونؤيد استكشاف سبل لتجاوز الخلافات، بما في ذلك إمكانية التعامل مع خبراء من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة الحوار فيما بينها ومع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بغية الاتفاق بسرعة على تدابير ملموسة لإحراز تقدم وعلى الأهداف وتنفيذها لضمان إجراء مزيد من التخفيضات في المخزون العالمي من جميع أنواع الأسلحة النووية، بغية القضاء عليها تماماً وتقليل خطر استخدام الأسلحة النووية. ويجب أن يتم ذلك من خلال كل قناة ممكنة، بما في ذلك آليات التشاور الثنائية أو الثلاثية.

التحتية بالكامل لموسكو. ولولا دعم مينسك، لكان العدوان الروسي محدوداً، مما يعني أنه ينبغي اعتبار القيادة البيلاروسية متواطئة معه. وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى الاستعداد لزمناً يتسم بعدم الاستقرار، مع الكثير من التحديات الداخلية والدولية المقبلة. وينبغي لنا أن نظل واقعيين في تقيّماتنا، ولكن لا يمكننا أن نظل سلبيين. فيجب علينا أن ندافع بنشاط عن القيم والالتزامات التي نؤيدها جميعاً.

**السيدة ليانا (الفلبين) (تكلت بالإنكليزية):** يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا وبروني دار السلام بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي.

إن للعنصرين الدولي والإقليمي لنظام الحكم العالمي نفس القدر من الأهمية بالنسبة لاستقرار الدائم لنظام دولي مفتوح وشامل وقائم على القواعد يحكمه القانون الدولي ويسترشد بمبادئ الإنصاف والعدالة. ويصدق هذا على مجال نزع السلاح والأمن.

فينبغي أن يُسترد في وضع المعايير الدولية بالتفاعلات الإقليمية وتطوير الآليات والمؤسسات لإدارة هيكل الأمن الإقليمي. وفي منطقتنا، يسرت مركزية الآلية التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والآليات التي تقودها الرابطة بناء الثقة والتعاون الإقليمي بطريقة شاملة ومستجيبة للفروق الدقيقة في كل منطقة.

ونظل ملتزمين بالتعاون الإقليمي في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا والآلية التي تقودها الرابطة، بما في ذلك في مجال الاستجابة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية والحد من المخاطر النووية. ونشير إلى الإجراء الناجح لعملية المحاكاة بشأن قدرات الاستجابة لحوادث المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي أجراها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مانيلا في الفترة من 13 إلى 15 حزيران/يونيه 2022، فضلاً عن حلقة العمل الإلكترونية للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحد من المخاطر النووية التي شاركت الفلبين في تنظيمها مع أستراليا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

العلوية وغيرها من معدات الطاقة في جميع أنحاء البلد، تحت النيران الروسية على أساس يومي تقريبا.

وعلى تلك الخلفية طلبت روسيا أيضا، حسب معلوماتنا، حوالي 2 000 طائرة غير مأهولة من طراز شاهد من إيران بالإضافة إلى صواريخ وطائرات غير مأهولة أخرى.

لدينا أيضا معلومات تفيد بأن روسيا تضع عمدا الأساس لكارثة واسعة النطاق في جنوب أوكرانيا. فقد قام الإرهابيون الروس بزرع ألغام بسد ومرافق محطة كاخوفسكا لتوليد الطاقة الكهرومائية، وهي واحدة من أكبر منشآت الطاقة في أوكرانيا. ويحتوي سدها على نحو 18 مليون متر مكعب من المياه. وإذا ما قام الإرهابيون الروس بتفجيرها، فإن أكثر من 80 مستوطنة، بما في ذلك خيرسون، حيث يعيش مئات الآلاف من الناس، ستكون في منطقة فيضانات سريعة.

وأطلق الاتحاد الروسي العديد من الادعاءات الكاذبة تماما ولا أساس لها من الصحة بشأن تطوير أسلحة دمار شامل في أوكرانيا. وقبل بضعة أيام فقط، أطلقت روسيا موجة جديدة من هذه الاتهامات الباطلة، ولا سيما بشأن ما يسمى بالقنبلة النووية القذرة. ونود أن نشدد على أن أوكرانيا طرف ملتزم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وليس لدينا قنابل قذرة أو خطط للحصول على أي منها.

وتهدف أكاذيب روسيا في المقام الأول إلى تبرير الحرب العدوانية واسعة النطاق التي أطلقتها ضد أوكرانيا. ولا تحقق روسيا أهدافها في ساحة المعركة وأصبحت يائسة بشكل متزايد.

لقد تخلت أوكرانيا، قبل ثمانية وعشرين عاما تقريبا، عن ترسانتها من الأسلحة النووية مقابل الضمانات الأمنية التي أكدتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم الانتشار.

وكانت مذكرة بودابست خطوة سياسية وقانونية حاسمة اتخذتها الدولة الأوكرانية الفتية في إطار الجهود الدولية في العملية العالمية

ونؤكد أن النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح يكمل كل منها الآخر، ولذلك ينبغي اتباعهما في آن واحد لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. غير أن هذا التكامل طريق ذو اتجاهين. فيجب أيضا استكمال التدابير الإقليمية بالتقيد بالمعايير والأطر العالمية. ولذلك، فإننا نشدد، في مجال الأسلحة النووية، على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. وندعو جميع الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة والدخول في حوار هادف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا. ونود الآن أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن عدوان روسيا من غير سابق استقزاز وغير المبرر على أوكرانيا هو أكبر تحدٍ للسلم والأمن الدوليين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد انتهكت روسيا بشكل صارخ، بشنها غزوا واسع النطاق على دولة ذات سيادة، لا ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد برمته فحسب، بل كذلك انتهكت جميع نظم تحديد الأسلحة القائمة في أوروبا.

وقد كثفت روسيا هجماتها المتعمدة، خلال الأسابيع القليلة الماضية، ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا، فضلا عن البنية التحتية الحيوية للطاقة الأوكرانية.

وشنت روسيا، منذ 10 تشرين الأول/أكتوبر، حوالي 300 هجوم صاروخي وبطائرات بدون طيار مستهدفة منشآت الطاقة في كييف وزابورجيا ودنيبرو وجيتومير ولفيف وبولتافا وفينيتسا وغيرها من المدن الأوكرانية.

ونتيجة لتلك الهجمات، قتل ما لا يقل عن 17 مدنيا وجرح 99 آخرون. وتضرر أو دمر ما يقرب من 40 في المائة من مرافق الطاقة في أوكرانيا. ولا تزال محطات توليد الطاقة ومحطات التدفئة المركزية والمحولات ومرافق تخزين النفط وأجهزة التوزيع وخطوط الكهرباء

المتعلقة بالأمن الإقليمي؛ وثالثاً، الحق في الأمن غير المنقوص؛ ورابعاً، السعي إلى اتخاذ تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة.

وقد استفادت عدة مناطق من العالم من تطبيق تلك المبادئ والمبادئ التوجيهية في مجالات تدابير الحد من مخاطر تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وقد أثبتت تدابير بناء الثقة، على مر السنين، فائدتها وفعاليتها في عدة مناطق ومناطق دون إقليمية، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وعلى نطاق أوسع، للسلم والأمن الدوليين.

وكما أكدت قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، يتعين أن تكون تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي مصممة وفقاً لخصوصيات المنطقة، وينبغي أن تبدأ بترتيبات بسيطة بشأن الشفافية والانفتاح والحد من المخاطر قبل أن تجد الدول المعنية نفسها في وضع يمكنها من اتخاذ تدابير أكثر موضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لكن، وبغض النظر عن خصوصيات مختلف المناطق والخطوات التي تتخذها الدول المعنية لبناء الثقة، ينبغي أن يكون الهدف النهائي للنهج الإقليمية هو تعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وتدابير بناء الثقة هامة من حيث أنها يمكن أن تؤدي إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتسوية السلمية للمشاكل والنزاعات الدولية القائمة، وتيسر حل أي حالة قد تؤدي إلى احتكاك دولي.

ولكن ينبغي ألا تصبح تدابير بناء الثقة غاية في حد ذاتها. فيتعين متابعتها بالاقتران مع بذل جهود جادة للتسوية السلمية للنزاعات، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فالتسوية السلمية للنزاعات وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والإجراءات الملموسة الأخرى لتخفيف حدة التوترات الإقليمية وبناء الثقة بين دول المنطقة يمكن أن تهيئ بيئة سياسية مؤاتية لتعزيز الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح والحد من الأسلحة.

وفي غياب إحراز تقدم نحو القضاء على النزاعات الأساسية وأسباب انعدام الثقة بين الدول، تتضاءل فائدة تدابير بناء الثقة.

لنزع السلاح النووي. وقد أوفت أوكرانيا بالكامل بالتزاماتها الواردة في المذكرة بتنفيذ مجموعة من تدابير نزع السلاح النووي المتعددة الأوجه. وفي وقت لاحق، انتهكت روسيا بوحشية أحكام مذكرة بودابست.

ويجب أن يكون واضحاً أيضاً أن روسيا أدلت بتصريحات كاذبة حول كارثة إشعاعية في محطة زابوريجيا للطاقة النووية. فروسيا هي التي تستخدم ذخائر الفوسفور والألغام المضادة للأفراد المحظورة وكامل ترسانة الأسلحة التقليدية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وختاماً، يجب على الاتحاد الروسي أن يوقف فوراً عدوانه على أوكرانيا وأن يسحب، من دون قيد أو شرط، جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. وسيكون ذلك بمثابة الخطوة الحيوية الأولى نحو استعادة الأمن والاستقرار الأوروبيين، بما في ذلك الهيكل الإقليمي لتحديد الأسلحة.

**السيد محمد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** ظل المجتمع الدولي يشهد ببروز النهج الإقليمية لتنظيم الأسلحة وبناء الثقة وتعزيز الأمن. وتواصل الجمعية العامة تعزيز الترابط المتبادل بين السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وأكدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 1993 وقرارات اللجنة الأولى، مراراً وتكراراً، الحاجة إلى السعي المتزامن إلى اتباع نهج إقليمية وعالمية، بما في ذلك الاتفاقات في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة. ويستند ذلك التكامل بين النهج العالمية والإقليمية لتحديد الأسلحة إلى الاعتراف بأن معظم التهديدات للسلم والأمن تنشأ بين الدول الواقعة في نفس المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية.

وبناء على ذلك، تم تطوير عدد من المبادئ الأساسية والاتفاق عليها في الأمم المتحدة لتشكيل تلك النهج. وتشمل تلك المبادئ، أولاً، الحفاظ على التوازن في القدرات الدفاعية للدول في أدنى مستوى من الأسلحة والقوات العسكرية؛ وثانياً، المسؤولية الخاصة للدول ذات الأهمية العسكرية والدول ذات القدرات العسكرية الأكبر في تعزيز الاتفاقات

الولايات المتحدة وحلفاؤها في بلدان ما بعد الاتحاد السوفياتي، فضلا عن دعمهم المستمر لنظام النازيين الجدد في كييف، الذي يواصل بدعم أجنبي نشط للسنة التاسعة الآن قتل شعب دونباس.

وقد أُجبرنا كل ذلك على اتخاذ أكثر التدابير الممكنة حسما. وقد بذلنا، لفترة طويلة، كل جهد ممكن لإيجاد حل دبلوماسي للنزاع، على أمل أن يلتزم الغرب بنهج حكيم. غير أنه فعل كل ما يمكنه لتعميق الانقسامات وإطلاق عملية عسكرية.

في الوقت نفسه، تقوم الولايات المتحدة بنقل المزيد من الأسلحة والاستخبارات إلى أوكرانيا. وهذا لا يؤدي إلى أعمال عدائية طويلة الأمد وخسائر جديدة فحسب، بل يؤدي كذلك إلى احتمال خطير لمواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. وبدأت قيادة أوكرانيا السياسية والعسكرية، بتشجيع من الولايات المتحدة، تتحدث عن الحاجة إلى هزيمة روسيا في ساحة المعركة، والأكثر من ذلك، تقطيع أوصالها وتدميرها.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا تجاهل إرادة سكان أراضي دونباس والأراضي المحررة في أوكرانيا، التي ستواجه أعمالا انتقامية إذا عاد المسلحون من كييف، وهو ما رأيناه بالفعل. وقد اتخذ رئيس روسيا القرار الوحيد الممكن لدعم سكان دونباس والأراضي المحررة في أوكرانيا ورغبتهم في رفض سلطة حكومة النازيين الجدد في كييف. وتم الاستفتاءان الموازيان في الفترة من 23 إلى 27 أيلول/سبتمبر.

لقد واصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها من كتلتها العسكرية، على مدى عقود عديدة، تعطيل وتفكيك الاتفاقات الرئيسية بشأن الحد من الأسلحة وتدابير بناء الثقة. ففي عام 2003، أنهت واشنطن من جانب واحد المعاهدة السوفيتية - الأمريكية للحد من منظومات الصواريخ المضادة للقذائف التسيارية. وفي أوائل عام 2000، رفضت التصديق على اتفاقية تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

والنداءات اللاحقة، في ذلك السياق، لزيادة الشفافية من خلال مواصلة تحديث وثيقة فيينا، التي كررها زملاؤنا الغربيون على مدى سنوات عديدة، تبدو على الأقل غير صادقة إن لم تكن انتهازية بشكل

ولا يمكن لتدابير بناء الثقة وحدها أن تكون بديلا أو شرطا مسبقا لاتخاذ خطوات نحو التسوية السلمية للنزاعات. والتوازن المستقر للقوات التقليدية والأسلحة ضروري لضمان الاستقرار الاستراتيجي، لا سيما في المناطق التي تتسم بالتوترات. ويظل تقادي احتمال شن هجوم عسكري على حين غرة وتجنب العدوان هدفين هامين لتحديد الأسلحة التقليدية.

وقد قادت باكستان، لعدة سنوات، مبادرات في الأمم المتحدة لتعزيز أهداف نزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة. وسيقدم وفد باكستان مشاريع قرارات في اللجنة بشأن نزع السلاح الإقليمي، وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (A/C.1/77/L.33 و A/C.1/77/L.34 و A/C.1/77/L.35). وتسلم مشاريع القرارات بأهمية النهج الإقليمية والعالمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة وتكاملها في تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لاعتماد مشاريع القرارات تلك هذا العام أيضا.

**السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** ظل الأمن الإقليمي، في السنوات الأخيرة، في حالة اضطراب في مختلف أنحاء العالم. والتوترات تتصاعد والخطاب العدائي يتزايد ويصعد من يسمون "حرب الكوكب" أنشطتهم. ونشهد احتدام نزاعات مسلحة إقليمية قائمة طال أمدها، وبؤرا ساخنة جديدة آخذة في الظهور. والتحالفات العسكرية تتوسع وتصبح أكثر عدوانية، والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم قابلية الأمن للتجزئة ينتهك انتهاكا صارخا. إن سبب تراجع الأمن العسكري في أوروبا هو سياسة المواجهة المفتوحة التي تتبعها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو مع روسيا، علاوة على تقويض أسس الأمن الأوروبي وتدمير نظام مرن وشامل للحد من الأسلحة وتدابير بناء الثقة التي ظلت قائمة لسنوات عديدة وثبتت فعاليتها.

وتواصل الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بناء إمكاناتها العسكرية بالقرب من حدود روسيا وتعزز قدراتها التشغيلية من حيث إعادة نشر القوات شرقا. والسياسة العدوانية التي تتبعها

من الأرواح الثمينة وتسببت في خسائر بشرية ومادية هائلة. وقد أثار ذلك قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي.

وشبه الجزيرة الكورية واحدة من تلك المناطق. إنها واحدة من أكثر المناطق سخونة في العالم، حيث يلوح خطر الحرب باستمرار بسبب الانقسامات الإقليمية والوطنية الناجمة عن احتلال كوريا الجنوبية عسكريا لمدة 80 عاما من قبل القوات المتحدة.

وقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا وواصلتها لتنفيذ العديد من المقترحات لبناء الثقة ونزع السلاح لنزع فتيل الأزمة الأمنية الحادة في شبه الجزيرة الكورية ولضمان السلام والاستقرار الدائمين. ولكن الولايات المتحدة ردت بسياسة شريرة وعدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فضلا عن التهديدات النووية والابتزاز، بإجراء أنواع مختلفة من المناورات العسكرية المشتركة ضدنا في شبه الجزيرة الكورية وحولها وإدخال أصول استراتيجية ومعدات عسكرية متطورة إلى كوريا الجنوبية.

وفي عام 1954، بعد عام واحد من إبرام اتفاقية الهدنة الكورية، نظمت الولايات المتحدة مناورة عسكرية مشتركة في إطار مناورات عدسة التركيز (Focus Lens)، وهي الأولى من نوعها. وفي السنوات الأخيرة، أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية العديد من المناورات العسكرية المشتركة بأسماء رمزية مختلفة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية وفي المناطق المجاورة لها. وبلغ عدد التدريبات العسكرية المشتركة حوالي 110 في عام 2018، وأكثر من 190 في عام 2020، وأكثر من 170 في عام 2020 وأكثر من 140 في عام 2021.

وفي تموز/يوليه، نشرت الولايات المتحدة مقاتلة شبح من طراز F-35 في كوريا الجنوبية وقاذفة استراتيجية من طراز B-2 Spirit في أستراليا بحجة التعامل مع حالة طوارئ في شبه الجزيرة الكورية. ومن آب/أغسطس حتى تشرين الأول/أكتوبر، نظمت تدريبات عسكرية مشتركة لدرع الحرية مع كوريا الجنوبية. وفي الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أجرت الولايات المتحدة

صارخ. وبعد ذلك، تبنت الولايات المتحدة مسارا نحو تدمير معاهدة الأجواء المفتوحة، مما أدى إلى انسحابها من جانب واحد تحت ذريعة واهية.

ونعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة، يظل من الضروري التركيز على التنفيذ الصارم للاتفاقات القائمة، بما في ذلك وثيقة فيينا لعام 2011. وسيكون من المفيد أيضا مواصلة تنفيذ الصكوك الأخرى لبناء الثقة والقدرة على التنبؤ العسكري التي أثبتت فعاليتها.

وقد اقترحنا مرارا وتكرارا أن نتفق على تدابير خفض التصعيد، بما في ذلك الحد من الأنشطة العسكرية على طول الحدود بين روسيا ودول الناتو، على أساس المعاملة بالمثل وعلى تحسين آليات منع الحوادث في البحر والجو، فضلا عن الأنشطة العسكرية الخطيرة. وأشرنا كذلك إلى ضرورة توسيع نطاق ممارسة إبرام مثل هذه الاتفاقات الثنائية بين جميع الدول البحرية والدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي ضوء ذلك، نحن على استعداد للمحافظة على نهجنا العملي إزاء مشاركتنا في سياق الحوار المنظم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

**السيد كيم سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يكتسي نزع السلاح الإقليمي أهمية كبيرة في تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل وكذلك في ضمان السلم والأمن الدوليين. وما يبعث على الأمل أن الجهود تتركز في أجزاء كثيرة من العالم على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وزيادة تعزيزها، وأنه يجري السعي بنشاط إلى اتخاذ تدابير نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف لمعالجة الشواغل الأمنية المتبادلة.

وإذا ما تم السعي إلى نزع السلاح الإقليمي من دون انقطاع وأتى ثماره، فإن ذلك سيؤدي بلا شك إلى نزع السلاح العالمي، وسيصبح العالم أكثر سلما واستقرارا. ولكن في بعض المناطق، يجري تكثيف تكديس الأسلحة سعيا إلى تحقيق أغراض جيوسياسية، حتى في خضم أزمة الجائحة المستمرة منذ ثلاث سنوات والتي أودت بحياة الملايين

قواتها ومعداتها العسكرية فورا من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونشج حملات روسيا المتجددة من الهجمات الصاروخية والطائرات غير المأهولة لاستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية عمدا في جميع أنحاء أوكرانيا. وتنفذ تلك الهجمات، التي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني، باستخدام أسلحة من إيران. وتشكل عمليات نقل الأسلحة ذات الصلة انتهاكات لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). إننا نحث جميع الدول على عدم مساعدة المعتدي في جرائم الحرب هذه. وكذلك ندين زيادة مشاركة بيلاروس، التي أنشأت الآن قوة مشتركة مع روسيا في العدوان المستمر على أوكرانيا.

لقد غير العدوان الروسي غير المبرر ضد أوكرانيا البنية الأمنية الأوروبية. وحتى قبل الحرب، لم نر أي استعداد من الجانب الروسي لإظهار الانفتاح والشفافية في أنشطته العسكرية، على النحو المنصوص عليه في مختلف الترتيبات الإقليمية لتحديد الأسلحة، بما في ذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واليوم انتقلت روسيا من التنفيذ الانتقائي لالتزاماتها بالحد من التسلح إلى انتهاك كامل لكل هذه الالتزامات تقريبا.

وذلك يتناقض تناقضا صارخا مع المبادئ التي تروج لها روسيا في مشروع قرارها المعنون "تعزيز وتطوير منظومة معاهدات واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار" (A/C.1/77/L.66). فندعو روسيا إلى إعادة الالتزام بتلك المبادئ عمليا والعودة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

**السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19).

وتسلم بنغلاديش بالأهمية الحاسمة لنزع السلاح والأمن الإقليميين في صون السلم والأمن الدوليين. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن النهج العالمية والإقليمية لنزع السلاح يكمل بعضها بعضا، ولذلك ينبغي اتباعهما في آن واحد لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

مناورات عسكرية بحرية مشتركة قبالة شواطئ شبه الجزيرة الكورية بمشاركة حاملة الطائرات يو إس إس رونالد ريغان التي تعمل بالطاقة النووية. كما تقوم الولايات المتحدة علنا بتحركات خطيرة تعرض على سباق تسلح في المنطقة، بما في ذلك الانتشار النووي من خلال AUKUS - الاتفاقية الأمنية الثلاثية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - ومبيعات الأسلحة إلى تايوان بقيمة بلايين الدولارات. ويبين كل ما ذكر بوضوح أن الولايات المتحدة هي الجاني الرئيسي الذي يقوض السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية منطقة شمال شرقي آسيا. وهذا يخبرنا بأن نزع السلاح في المنطقة لا يمكن تحقيقه على الإطلاق بالجهود الانفرادية وحدها.

واستنادا إلى المثل العليا للاستقلال والسلام والصداقة، ستعزز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المستقبل علاقات صداقة وتعاون مع البلدان التي تتخذ نهجا وديا تجاهنا بغية تهيئة الظروف والبيئة المواتية لنزع السلاح الإقليمي. وسنعطي زخما، بقيامنا بذلك، لعملية نزع السلاح العالمي ونفي بمسؤولياتنا وواجباتنا في سياق بناء عالم يسوده الرخاء والسلام.

**السيدة لوهوموس (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد إستونيا

البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

حتى ونحن نتكلم الآن، هناك حرب في منطقتنا. وهناك حرب في أوروبا. وروسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، تواصل حربها العدوانية ضد أوكرانيا على الرغم من الإدانة الساحقة لأعمالها من قبل الجمعية العامة. والتصويت الذي أجري في 12 تشرين الأول/أكتوبر (القرار دإط-4/11) تذكره قوية بأن الأغلبية الساحقة من الدول تقف دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة وفي معارضة حازمة لحرب روسيا ضد أوكرانيا وشعبها.

إن السلامة الإقليمية ركيزة أساسية للأمم المتحدة، ولا يمكن قبول - ولن يُقبل - ازدياد روسيا العنيف لحدود أوكرانيا الوطنية وسيادتها. وتشكل التهديدات لسيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها، تحت أي ذريعة، تهديدا لنا جميعا. إننا نحث روسيا على سحب جميع

والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية على المشاركة بصورة مجدية مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين على حد سواء من أجل تعزيز الحوار وتدابير بناء الثقة في المناطق المعنية.

وقد يسر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، في الماضي القريب، عملية تحديد العناصر ذات المصالح والاهتمام المشتركين بين بلدان منطقتنا خلال المفاوضات بشأن معاهدات معينة لنزع السلاح. ومنتطلع إلى زيادة توسيع شراكتنا مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي لحقوق الإنسان للوفاء بجملة أمور منها الالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وتظل بنغلاديش منفتحة على فرص مواصلة التعلم من الممارسات الجيدة لبلدان أخرى في المنطقة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية حيازتها من قبل الإرهابيين أو غيرهم من الكيانات غير الحكومية غير المأذون لها.

وتعتقد بنغلاديش أن التتقيف في مجال نزع السلاح يساعد على تغيير المواقف الأساسية للشعوب ووضعي السياسات فيما يتعلق بالسلم والأمن. ولذلك، نطلب من مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والسلام والتنمية أن يواصل تعزيز جهوده الرامية إلى تعزيز ونشر التتقيف والبحث في مجال نزع السلاح في المنطقة، مستقيدا من الموارد المفيدة المتاحة له. وفي هذا العام أيضا، يسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/77/L.9، بشأن المراكز الإقليمية، كما فعلنا في السنوات السابقة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بنغلاديش بالنهوض بمسائل نزع السلاح الإقليمي مع شركائنا من المنطقة وخارجها، باعتبارهم جزءا أساسيا لا يتجزأ من بناء عالم أفضل وأكثر أمنا لنا جميعا.

**السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):**  
يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19).

إن عدد النزاعات المسلحة النشطة التي وقعت في 46 دولة على الأقل في عام 2021 صادم بشكل واضح. وقد اندلعت ثمانية من تلك النزاعات في الشرق الأوسط وحده.

ونؤيد فكرة أن الحوار السلمي والدبلوماسية يظلان أفضل الخيارات لبناء هيكل أممي إقليمي سليم. ويظل تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك الشفافية وتدابير بناء الثقة، أمرا حاسما لإجراء حوار هادف. وانطلاقا من ذلك الاقتناع، ما فتئت بنغلاديش تدعو بقوة إلى الدور الهام لنزع السلاح الإقليمي في صون السلم والأمن الدوليين.

وكما أوضح الأمين العام في خطته الجديدة للسلام، خطتنا المشتركة (A/75/982)، يجب علينا أن نعمل معا لزيادة جهودنا من أجل المبادرات الإقليمية التي يمكن أن تسد الثغرات الحرجة في السلم والأمن العالميين. وكذلك نؤيد اقتراحه بوضع النساء والفتيات في صميم السياسات الأمنية الإقليمية والوطنية والمحلية.

ونضم صوتنا إلى أصوات الذين يشددون على ضرورة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير مؤقت من خلال تصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة لجميع المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بغية صون السلام والأمن والاستقرار على نحو مستدام في جميع أنحاء العالم.

وتؤكد بنغلاديش مجددا دعمها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تمشيا مع المقرر 546/73 وتدعو جميع الدول في المنطقة إلى المشاركة بنشاط في الدورة الثالثة للمؤتمر في عملية تحقيق إنشاء المنطقة.

وتولي بنغلاديش كذلك أولوية عليا لإعطاء ضمانات غير مشروطة وملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الدول الحائزة للأسلحة النووية الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

وتسلم بنغلاديش بالدور المفيد الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في نزع السلاح الإقليمي. ونحث جميع المراكز الإقليمية الثلاثة في أفريقيا وآسيا

وقد طلب من شخصيات دولية مثل الأمين العام إجراء مشاورات مع إيران والعراق وكذلك مع دول أخرى في المنطقة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ولم تكتف إيران بدعم الأمن الإقليمي بشكل مطرد وقدمت بعض المقترحات لتعزيز الأمن في المنطقة فحسب، بل إنها مستعدة أيضا للمشاركة في المشاورات المقبلة.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، من الأهمية بمكان ملاحظة أن انسحاب الولايات المتحدة منها في عام 2018 ورفض الإدارة الأمريكية الحالية الانضمام إليها قد أدى إلى ضرر هائل للجهود العالمية نحو عدم الانتشار النووي. ولكن، ظلت إيران ممتثلة باستمرار لالتزاماتها على أساس خطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك اتفاق الضمانات الشاملة وتعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن برنامجنا النووي سلمي تماما، وأي ادعاء أو نهج مسيس إزاء هذه المسألة من جانب أي بلد مرفوض. وتفقر الولايات المتحدة، التي لها تاريخ من عدم الامتثال المستمر للعديد من الاتفاقات، بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى أي أساس أخلاقي للإدلاء بمثل هذه التصريحات غير المقبولة.

إننا ندحض أي ادعاءات بأن إيران اضطلعت بدور في الحرب في أوكرانيا أو نكثت بالتزاماتها، ولا يزال عرضنا لتوضيح المسألة على مستوى الخبراء مطروحا على الطاولة.

ولإيران الحق في تلبية احتياجاتها الأمنية والعسكرية، بما في ذلك حاجتها إلى القذائف، وفقا للقانون الدولي وبوصفها عضوا ذا سيادة في المجتمع الدولي. ولا يمكن لأي فرد أو شخصية قانونية أن تحرمنا، باتباع نهج مسيس، من إعمال ذلك الحق.

وختاماً، نحن بحاجة إلى جهود جماعية من بلدان المنطقة لإقامة حوار شامل وإقامة شبكات أمنية في تلك المنطقة. ولتحقيق سياسة خارجية متوازنة ونشطة وذكية، تتبع إيران علاقة كيسة مع جيرانها.

**السيد الخالدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** تظل الجزائر ملتزمة التزاما عميقا بتوطيد الاستقرار والأمن خارج حدودها، وتعمل عن كثب مع البلدان المجاورة من أجل مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة.

وفي هذا اليوم وهذا العصر، هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إطار أمني إقليمي في منطقتنا. فالمنطقة تحترق، إذا جاز التعبير، ووجود أطراف فاعلة من خارج المنطقة فضلا عن التدخل في المنطقة يزيد من تفاقم الحالة.

وظلت منطقتنا، حتى الآن، مسرحا لعدة حروب ولحشود عسكرية أجنبية هائلة، وما ترتب على ذلك من كابوس تطرف وإرهاب وتكديس خطير لأكثر الأسلحة تطورا، فضلا عن العدوان واستعراض القوة من جانب مختلف الجهات الفاعلة.

وفي المنطقة نفسها، لا تزال الميزانيات العسكرية المفرطة وواردات الأسلحة من جانب دول معينة تبعث على القلق. ومما لا يثير الدهشة أن الولايات المتحدة هي بائع الأسلحة الأول لبعض دول المنطقة، بما في ذلك بلد هو أكبر مشتر لهذه الأسلحة مع الإتفاق العسكري.

وفي ذلك السياق، يجب علينا ألا نتغاضى عن حقيقة أن النظام الإسرائيلي يعتمد على المعونة العسكرية من الولايات المتحدة فضلا عن المؤسسة العسكرية العدوانية التي أنشأها، والتي تشكل مصدرا مزمننا لانعدام الأمن في المنطقة وخارجها.

ومن أكبر الشواغل التي نواجهها انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وتواصل إسرائيل تحدي جميع النظم الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. والأسوأ من ذلك أنها تمتلك أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى وتهدد الآخرين بالإبادة النووية بينما تتمتع بالدعم الشامل من الولايات المتحدة، على الرغم من تهديداتها للسلم والأمن الإقليميين.

وفيما يتعلق بموضوع الأسلحة، استخدمت الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر وواسع النطاق في المنطقة. إن الحاجة الماسة إلى حل شامل على نطاق المنطقة لخطر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على أساس عمليات معاهدة عدم الانتشار أو الجمعية العامة، لا تزال تواجه عائقا يتمثل في النظام الإسرائيلي.

ويرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/77/131، بشأن "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي يتضمن وجهات نظر بعض الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأغتمت هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء التي أسهمت في تنفيذ القرار 65/76.

وتتشرف الجزائر - تمشيا مع سياستها المتوسطة، القائمة على مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل - كما فعلت في السنوات السابقة، بأن تقدم إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة في هذه الدورة السابعة والسبعين، في إطار البند 104 من جدول الأعمال، مشروع القرار A/C.1/77/L.24، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط". ويعول الوفد الجزائري على مشاركة جميع الدول الأعضاء في تقديم ذلك النص ودعمه من أجل اعتماده، ونأمل أن يتم ذلك بتوافق الآراء هذا العام.

وأخيرا، يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19) ومجموعة الدول العربية في إطار هذه المجموعة.

**السيدة أوسوبا (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** إن الاستقرار الإقليمي، القائم على التفاهم المتبادل واحترام مسؤوليات الجيران تجاه بعضهم البعض، ضروري للسلام العالمي. ويساورنا القلق إزاء الحالة في عدة مناطق.

ففي أوروبا، يشن الاتحاد الروسي هجوما وحشيا من غير سابق استقزاز ومتعمد ضد أوكرانيا. ومحاولة الرئيس بوتين الأخيرة ضم الأراضي الأوكرانية بشكل غير قانوني انتهاك آخر للقانون الدولي ولسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وتقوض أعمال روسيا التزاماتها بموجب مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1994. إن المعلومات المضللة الروسية عن أوكرانيا وشركائها، مع مزاعم غير مؤسسة حول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أمر مؤسف.

ومنطقة الساحل تعاني بشكل خاص من ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الخطيرة، التي أدت في العديد من البلدان إلى تفاقم الحالة الأمنية الهشة أصلا. وذلك يتطلب، من وجهة نظرنا، استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد تستند إلى مسار أمني وعملية سياسية لمعالجة الأسباب الجذرية لمختلف الأزمات.

وفي ذلك الصدد، تواصل الجزائر الإسهام في تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك عن طريق استضافة ودعم مؤسستين رئيسيتين تابعتين للاتحاد الأفريقي، وهما المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يهدف إلى توجيه وتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا، وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي، المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، التي تشكل رصيذا هاما في تعزيز قدرة القارة على التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس تديبرا لبناء الثقة فحسب، بل هو أيضا خطوة ملموسة نحو الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية.

ويواصل بلدي، الذي كان من أوائل الدول الأفريقية التي وقعت وصدقت على معاهدة بليندا، تقديم دعم قوي لتنفيذها على نطاق واسع. وفي ذلك الصدد، تدعو الجزائر الدول المتبقية إلى التوقيع والتصديق على البروتوكولات الثلاثة المرفقة بمعاهدة بليندا.

وعلاوة على ذلك، يؤكد بلدي مجددا على الأهمية الحيوية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي يظل مطلبا مشروعا وأولوية لتحقيق سلام مستدام على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي ذلك السياق، ترحب الجزائر بنجاح عقد الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ونناشد جميع الأطراف المدعوة إلى المشاركة البناءة في دورته الثالثة، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، بغية التفاوض على معاهدة ملزمة قانونا تفي بتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط.

في نيسان/أبريل 2021 لتعليق حقوق وامتيازات سورية للتصويت في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى تتخذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك حل القضايا العالقة بإعلانها عن الأسلحة الكيميائية. وندعو سورية إلى اتخاذ تلك الخطوات دون تأخير.

وتواصل المملكة المتحدة تأييد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها جميع بلدان المنطقة بحرية. وحضرت المملكة المتحدة مؤتمرَي 2019 و 2021 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بصفة مراقب وأعربت عن تحفظاتها بشأن مصداقية عملية لا تشمل جميع دول المنطقة. وقد سررنا بأن غالبية المشاركين كانوا ذوي نهج بناء. ولا يزال رأينا أن هذه العملية لا يمكن أن تتجح إلا إذا استندت إلى توافق الآراء والترتيبات التي يتم التوصل إليها بحرية بين جميع المناطق.

وفي آسيا، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء التطوير المستمر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية غير المشروعة، الذي تجلى مؤخراً في تكرار عمليات إطلاق القذائف التسيارية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وندعو إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، ونحثها على الاشتراك في حوار مع الولايات المتحدة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي إنفاذ الجزاءات التي تستهدف البرامج غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصرامة.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء احتمال حدوث سوء تفاهم بين الهند وباكستان. ونشجع كلا الطرفين على الدخول في حوار للحد من خطر سوء التقدير وضمان وجود قناة قوية يمكن استخدامها لتهدئة التوترات.

وسيتم نشر بياننا الكامل على الإنترنت.

**السيد أحمد (العراق):** بداية، يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده لبيان المجموعة العربية ولبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19).

ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء تعريض روسيا المتهور لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية للخطر، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار إقليمية كارثية. إننا ندعو جميع الدول إلى رفض الاستفتاءين ودعم أوكرانيا في الدفاع عن سيادتها ودعوة روسيا إلى تهدئة الوضع، بدءاً بوقف هجومها وسحب جميع قواتها فوراً من أوكرانيا.

ذلك تتويجاً لنمط من السلوك العدواني والمزعزع للاستقرار من جانب روسيا ضد جيرانها في السنوات الأخيرة. كان هناك استخدامان مؤكدان لعوامل نوفيتشوك المؤثرة على الأعصاب، في سيبيريا وسالزبورج. ويجب على روسيا أن تفسر هذين الاستخدامين للسلاح الكيميائي الذي تم تطويره في الاتحاد السوفيتي وروسيا، بما في ذلك من خلال تقديم إجابات حقيقية على الأسئلة الأساسية؛ والإعلان الكامل عن أي أسلحة كيميائية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وأخيراً، تدميرها على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي الشرق الأوسط، يزداد الاستقرار الإقليمي سوءاً بسبب سلوك إيران، بما في ذلك تطويرها للقذائف التسيارية، وتقديمها الدعم العسكري والمالي لمجموعة من الجهات الفاعلة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك نشرها لتكنولوجيا القذائف في جميع أنحاء المنطقة ونشاطها التصعيدي المقلق للغاية بشأن برنامجها النووي. وقد اتخذت إيران خطوات غير مسبوقة لتسريع وتيرة برنامجها النووي، وإنتاج اليورانيوم المخصب، بما في ذلك اليورانيوم العالي التخصيب، بوتيرة تنذر بالخطر. يتجاوز هذا التصعيد أي مبرر مدني معقول. ومما يبعث على القلق البالغ أن إيران رفضت اغتنام الفرصة الدبلوماسية الأخيرة لإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة مع استمرار المطالب خارج نطاق الصفحة.

ولا يزال التصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية مصدر قلق خطير وعاجل. إن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة قد نسبت إلى نظام الأسد المسؤولية عن ثماني هجمات بالأسلحة الكيميائية، مع كون مزيد من الهجمات قيد التحقيق. وبعد فشل نظام الأسد في اتخاذ الإجراء المطلوب، صوتت الدول الأطراف

ويرى العراق أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد من أن يتم التمهد له بخطوات أساسية، منها شروع الكيان الإسرائيلي بنزع سلاحه النووي وانضمامه إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشأته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن 487 (1981) إذ أن هذه الخطوات تشكل مقدمة ضرورية يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر وتؤدي إلى إنشاء المنطقة في الشرق الأوسط.

ختاماً، يدعو العراق إلى دعم الجهود الرامية لدعم المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المنشأ وفقاً لمقرر الجمعية العامة 456/73 لعام 2018، مُرحباً بالنجاح والمخرجات التي تحققت خلال الدورتين، الأولى برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة والثانية برئاسة دول الكويت الشقيقة. ومن هذا المنطلق، يحث العراق جميع الأطراف المعنية على مواصلة دعمها لإنجاح الدورة الثالثة المزمع انعقادها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، مؤكداً موقفه الداعي إلى ضرورة أن تشكل تلك الجهود والنتائج مساراً متوازياً لدعم الجهود الدولية والأممية الرامية لإنشاء تلك المنطقة، وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية لاستعراض المعاهدة لعام 1995 والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

**السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19)، وممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في تقدم المجتمع الدولي المطرد نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، تؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دوراً حيوياً في منع أي تهديد أو استخدام لأدوات الحرب والتدمير البغيضة هذه.

وبما أن الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار يواجه تحديات هائلة، فإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تدعمها

يؤكد وفد العراق مجدداً دعمه للجهود الرامية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كونها تشكل خطوة مهمة نحو القضاء التام على الأسلحة النووية، وركناً مهماً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. ويمكن أن تصبح هذه المناطق أداة حاسمة في تعزيز ودعم نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على حد سواء. كما يمكن أن يشكل إنشاء هذه المناطق أداة للتعبير عن قيم يسعى الكثيرون إلى التمسك بها وصولاً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية الفتاكة وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومن هذا المنطلق، لا بد من تضافر الجهود لدعم جميع الجهود الرامية لإنشاء مثل هكذا مناطق لتعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

يُعدّ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995 بمثابة الركن الرابع لمعاهدة عدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية التي جرى على أساسها التمديد اللانهائي لها، وخطوة مهمة نحو تحقيق أهداف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وسيبقى هذا القرار سارياً حتى تحقيق أهدافه وغاياته، بما أنه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من نتائج مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام 1995.

ومن هذا المنطلق، يجدد العراق تحذيره من مغبة استمرار المماثلة في عدم تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995 لأن ذلك سيقوض نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار، وبما يؤثر سلباً على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها.

وفي هذا السياق، يدعو العراق المجتمع الدولي بشكل عام والدول الراحية الثلاث لقرار 1995 المعني بالشرق الأوسط إلى تحمل مسؤولياتها في التنفيذ الكامل لالتزاماتها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، سيما وأن هذه المنطقة في وضعها الحالي غير خالية من الأسلحة النووية بسبب عدم التحقق من إمكانيات المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرات العسكرية، في حين أن جميع المنشآت النووية لدول المنطقة، عدا الكيان الإسرائيلي، خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الصدد. إن ربع قرن هو وقت ثمين فقدناه بالفعل، ولا يمكن تأجيل التقدم إلى ما لا نهاية. وسنواصل العمل مع زملائنا الدول الأعضاء في الرابطة للحفاظ على نزاهة ومصداقية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تمشياً مع تطلعات قادة الرابطة.

وتؤيد ماليزيا تأييداً تاماً هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونؤكد من جديد على ضرورة الإنشاء الفوري لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن 487 (1981)، والفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 (1991) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة بتوافق الآراء. كما يجب ألا يغيب عن بالنا قرار معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي لا يزال صالحاً تماماً، والمسؤولية الخاصة عن تنفيذه التي تقع على عاتق الدول المشاركة في تقديمه.

وتمشياً مع المقرر 546/73، ترحب ماليزيا بعقد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام 2019، برئاسة الأردن، وكذلك الدورة الثانية للمؤتمر في عام 2021، برئاسة الكويت.

يستحق البعد الإقليمي لمسائل نزع السلاح والأمن في طائفة من المجالات اهتماماً مستمراً. ويجب أن نضع جهودنا وأن نلتزم باتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة لتعزيز نزع السلاح والأمن الإقليميين. وستظل ماليزيا، إلى جانب شركائنا من جنوب شرقي آسيا وما وراءها، منخرطة بنشاط في الحوارات والمبادرات المتعددة الأطراف ذات الأهمية الحاسمة في التصدي للتحديات الماثلة.

**السيد حامد (النيجر) (تكلم بالفرنسية):** يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19)، وممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.16)، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، فضلاً عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي أمور ضرورية لضمان السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع.

وقد تجلّت الأهمية المستمرة لهذه المناطق بوضوح في كل من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2022 والاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي كلا الاجتماعين، شددت الدول الأطراف على أن هذه المناطق تشكل عناصر حاسمة في مساعيها الجماعية لتحرير العالم من الظل الطويل الذي يخيم عليها بسبب استمرار امتلاك قلة مختارة للترسانات النووية. إن الفشل غير المسبوق لمؤتمرين استعراضيين متتاليين لمعاهدة عدم الانتشار في اعتماد نتيجة موضوعية يبرز أيضاً الحاجة إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما وسط تجدد التوترات الجيوسياسية، وتزايد الخطاب النووي، والضغط على النظام المتعدد الأطراف.

وفي منطقتنا، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، أو معاهدة بانكوك، حيز النفاذ. وتعتقد ماليزيا أن الوعد الكامل للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والمثل العليا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تمثلها لا يمكن تحقيقه حتى توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة وتصدق عليه. إن عدم وجود ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية لا يبشر بالخير بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين.

لذلك تؤكد ماليزيا من جديد حتمية تكثيف الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية لحل جميع المسائل المعلقة وفقاً لأهداف ومبادئ معاهدة تلك المنطقة فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على بروتوكول تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتتطلع ماليزيا إلى مواصلة الحوار بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا

وعلى الصعيد الإقليمي، انضمت النيجر في 11 نيسان/أبريل 1996 إلى معاهدة بليندابا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. كما انضمامنا في 1 كانون الأول/ديسمبر 2000 إلى إعلان بامكو المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، فضلاً عن مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن بلدنا طرف في اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، وكذلك في المنع الاختياري لها.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت النيجر في عام 1994 لجنة وطنية لرصد وجمع الأسلحة غير المشروعة بغية معالجة الضرورات الوطنية المتعلقة بتحديد الأسلحة. وقد أنشئت اللجنة كسلطة وطنية ونقطة اتصال في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. واضطلعت اللجنة أيضاً بأنشطة واسعة النطاق للتوعية ونشر المعلومات بشأن الآثار السلبية للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في مجالات خفارة المجتمعات المحلية، والأمن المادي، وإدارة المخزونات. ونظراً للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد، اضطلعت اللجنة أيضاً بعدة مشاريع تتعلق بإزالة الألغام وإزالة التلوث وجمع الأسلحة غير المشروعة في الميدان. وقد أتاحت لنا تلك الجهود استعادة عدد من الأسلحة والذخائر، بما في ذلك الألغام المضادة للدبابات والألغام المضادة للأفراد.

وختاماً، تؤكد النيجر مجدداً دعمها الثابت لجميع المبادرات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتأمل أن العمل المنجز خلال هذه الدورة سيقربنا بصورة كبيرة من نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقليدية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** كما ذكر آنفاً، من المقرر أن يبدأ حفل توزيع جوائز شهادة الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح لعام 2022 في غضون بضع دقائق في قاعة الاجتماعات هذه. وكما جرت العادة، ستخاطب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي

إن النيجر، شأنها شأن البلدان المجاورة لنا، تواجه أعمال الجماعات الإرهابية الإجرامية التي تنتشر الموت والدمار في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء. ووفقاً للأرقام الأخيرة الصادرة عن مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، فإن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول يتسبب في المتوسط بوقوع 1 500 ضحية سنوياً في وسط منطقة الساحل في السنوات الأخيرة.

لذلك بات من الواضح أن 50 في المائة من ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتخبّرنا التقارير المتتالية للأمين العام بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا تزال تشكل عائقاً أمام السلام والأمن والتنمية المستدامة. والنزاعات المسلحة التي تؤدي فيها تلك الأسلحة دوراً رئيسياً أصبحت أكثر تدميراً ولها آثار غير متناسبة وضارة على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

وبينما ندعم الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لمكافحة تلك الظاهرة، نعتقد أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإقليمي لا يزال يشكل مسألة رئيسية في سياق السلام والأمن في منطقة الساحل. ولهذا السبب يؤيد وفد بلدي جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق رقابة أكثر فعالية على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال الرصد ووضع العلامات واستخدام أدوات التعقب الدولية وجميع اللوائح القائمة، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، التي صدق عليها بلدي في 24 حزيران/يونيه 2015. يمكن لجميع هذه التدابير أن تسهم في منع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة من غير الدول، كما هو الحال حالياً في منطقة الساحل.

وقد انضمت النيجر، التي تطمح إلى الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين، إلى جميع الصكوك القانونية تقريباً المتعلقة بالأسلحة التقليدية وعدم الانتشار. ولا تزال النيجر ملتزمة أيضاً بجميع التوصيات والقرارات المتعلقة بالأسلحة، بما فيها القرار 1540 (2004).

وفيما يخص التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، تدين دولة الإمارات القيام بإطلاق صواريخ باليستية، لا سيما فوق الأراضي اليابانية. وتدعو الأطراف مجدداً إلى العودة لمعاهدة عدم الانتشار، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع الالتزام بالقرارات الأممية ذات الصلة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

تؤكد دولة الإمارات على التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشدد على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتعتبر بلدي نموذجاً للامتثال التام للاستخدام السلمي للطاقة النووية في المنطقة. كما لم تتوان بلدي منذ انضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1976 عن المشاركة والتعاون الفاعلين في إطار عضويتها في الوكالة، وفقاً لمرتكزاتها الوطنية التنموية في مختلف القطاعات، والرؤية المؤنوية لدولة الإمارات لعام 2071 والتي تهدف إلى الارتقاء بمكانة الدولة إلى مصاف أفضل الدول.

ختاماً، تدعو بلدي كافة الدول الأعضاء إلى الامتثال لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ المزيد من التدابير التي من شأنها تعزيز الثقة والتعاون والشفافية حول أنشطتها النووية، وبما يضمن انعكاسها بشكل إيجابي على سلوكها في المنطقة.

**السيد ديفالي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):** إن ضمان السلام والأمن الإقليميين أمر أساسي لتحقيق السلام على الصعيد العالمي. ونرى اليوم نزعات إقليمية مكثفة في جميع أنحاء العالم تتحدى السلام العالمي. ومع ذلك، فإن التحدي الأكبر اليوم هو العدوان العسكري الروسي الشامل دون استقزاز ولا مبرر ضد أوكرانيا والذي يبين بوضوح كيف يمكن أن يكون للنزاع الإقليمي آثار دولية ويسبب أزمة عالمية خطيرة.

وفي سياق ذلك التحدي، نود أن نلفت انتباه اللجنة الأولى إلى الحالة في منطقة البحر الأسود التي ظلّت لسنوات عديدة معرضة بشكل خاص للعسكرة، في انتهاك صارخ لجميع القواعد والمعايير الدولية. وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية الكبيرة التي بذلت في السنوات الماضية لتعزيز الأمن في منطقة البحر الأسود، إلا أن

ناكاميتسو، الزملاء المتخرجين. ولهذا الغرض، ووفقاً للممارسة المتبعة، سأعلق الجلسة عند هذه النقطة. وأرجو من جميع الوفود أن تبقى في مقاعدها لحضور الاحتفال بغية تهنئة وتشجيع زملائنا المبتدئين.

عُلقت الجلسة الساعة 12/30 واستؤنفت الساعة 12/46

**السيد المرر (الإمارات العربية المتحدة):** تود دولة الإمارات في البداية أن تضم صوتها إلى بياني المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19).

ما زال العالم يتعرض لنزاعات مستمرة وتهديدات إقليمية تهدد نظام نزع السلاح والأمن الدولي. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أبرز المناطق الإقليمية التي تحتاج إلى بذل جهود مكثفة لتحقيق أهداف نزع السلاح والاستقرار الأمني. ومن هذا المنطلق، تولي بلدي أهمية قصوى لكافة الجهود المبذولة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومن أجل تعزيز هذه الجهود، قامت بلدي بدعم مبادرة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي شاركنا في دورتيه الأولى والثانية، ونتطلع إلى المشاركة في دورته الثالثة والمقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل تحت رئاسة الجمهورية اللبنانية. وتنتهز بلدي هذه الفرصة لحثّ جميع الأطراف المدعوة على المشاركة في المؤتمر والانخراط البناء في مفاوضات للتوصل لمعاهدة ملزمة لضمان تحقيق السلم والاستقرار الأمني على المستويين الإقليمي والدولي.

تكرر دولة الإمارات الإعراب عن أسفها لعدم اعتماد مؤتمر الأطراف العاشر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لوثيقته الختامية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن يتمكن الأطراف في المؤتمر الاستعراضي المقبل من التوصل لنتائج ملموسة، واتخاذ خطوات جادة تهدف إلى تنفيذ خطة العمل المنقّ عليها في عام 2010، إلى جانب إجراء معالجة شاملة لركائز المعاهدة الثلاث. كما تحثّ بلدي الدول الأطراف على المساهمة في إجراء حوار بناء يهدف إلى تحقيق أهداف هذه المعاهدة.

هي قضايا لا يمكن حصرها داخل الحدود الإقليمية ولكن لها آثار أوسع على الأمن العالمي. لذلك نعتقد أن هذا هو التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي - وهو تحد يلزم التصدي له باستجابة استراتيجية حازمة ومتسقة ومن خلال تعزيز المشاركة الدولية.

**السيد الهاشم (الكويت):** في البداية أتقدم منكم، سيدي الرئيس، ومن باقي أعضاء المكتب ببالغ الشكر على ما تبذلونه من إدارة فاعلة لأعمال اللجنة خلال هذه الدورة.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد جمهورية إندونيسيا الصديقة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19)، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد جمهورية العراق الشقيق بالنيابة عن المجموعة العربية.

تجدد دولة الكويت تأكيدها على موقفها الثابت تجاه قضايا الحد من الانتشار ونزع السلاح بجميع صنفه وأشكاله، كما ترحب بأي تقدم محرز في هذا الميدان عملاً بمبدأ إزالة خطر نشوب الحروب، حيث تجاوز الإنفاق العسكري العام الماضي حاجز تريليوني دولار. فلا بد من توفير الموارد البشرية والاقتصادية والفكرية لأغراض سلمية.

وفي هذا السياق، تشي دولة الكويت على الجهود المبذولة لنزع السلاح الإقليمي، وأبرزها معاهدات إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا وآسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، تدعو دولة الكويت إلى تحقيق ذلك في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة تطبيقاً للقرار الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 1995، والذي يمثل جزءاً رئيسياً من اتفاق التمديد اللانهائي للمعاهدة بهذا الخصوص.

لقد تضمن تقرير الأمين العام فيما يتعلق بنزع السلاح وصفاً لتلك المناطق بأنها أدوات بارزة تمثل مثلاً للتآزر بين الجهود الإقليمية والعالمية، وتضيف قيمة كبيرة للجهود الجماعية لتحقيق عالم أكثر سلاماً واستقراراً. واستكمالاً لذلك، تتطلع بلدي إلى المؤتمر الثالث حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

العدوان الروسي في أوكرانيا قد أفسد كل تلك المساعي وعرض المنطقة لمخاطر غير مسبوقة، مما قوض الأمن الأوروبي والعالمي.

يمثل البحر الأسود تاريخياً طريق عبور بين أوروبا وآسيا، ولكنه يواجه اليوم تهديداً خطيراً بإغلاقه أمام أنشطة الاستيراد والتصدير الأساسية، مما لا يعرض للخطر منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقاً فحسب، بل أيضاً البيئة الأمنية الدولية ككل. ندرك جميعاً كيف أن الحصار الذي تفرضه روسيا في البحر الأسود قد وضع العالم على حافة أزمة أمن غذائي عالمية.

ومن الواضح أن حقائق أمنية وسياسية جديدة أخذت في الظهور في منطقة البحر الأسود. وفي ذلك السياق، أود أن أوجه انتباه اللجنة إلى استمرار روسيا في أعمالها غير القانونية فيما يتعلق بجورجيا. تواصل روسيا اليوم ممارسة سيطرة فعالة على 20 في المائة من أراضي جورجيا من خلال وجودها العسكري غير المشروع في المناطق المحتلة من جورجيا، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. والحكم الصادر مؤخراً عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يحدد بوضوح مسؤولية روسيا القانونية عن انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء حرب أب/أغسطس 2008 وفي فترة احتلالها المستمر للمنطقتين الجورجيتين. وحكم المحكمة دليل آخر لا لبس فيه على الاحتلال غير المشروع لأراضي جورجيا المعترف بها دولياً من جانب الاتحاد الروسي.

وبالتوازي مع ذلك، تكثف روسيا عملية ضم المنطقتين المحتلتين بصورة غير قانونية، وتعزز ما يسمى بعملية الحدود وتواصل احتجاز المواطنين الجورجيين واختطافهم بصورة غير قانونية، فضلاً عن سن قانون إغلاق خط الاحتلال وفرض قيود على حرية التنقل. وتمثل جميع تلك الأنشطة انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وتتعارض مع التزامات روسيا الدولية بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في 12 أب/أغسطس 2008. وفي الوقت نفسه، لا يسمح بأي وجود دولي في الأراضي المحتلة.

إن حرب روسيا ضد أوكرانيا والعسكرة المفرطة لمنطقة البحر الأسود واستمرار الاحتلال غير القانوني لأراضي البلدان ذات السيادة

في الشرق الأوسط، برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة، والمقرر عقده الشهر المقبل.

وتجدر الإشارة إلى نجاح المؤتمر الثاني، برئاسة دولة الكويت، في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر.

كما تؤكد بلدي على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى صعيد الجهود الدولية، ترحب دولة الكويت بجهود المراكز الإقليمية والتابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ودورها في تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة

الاتجار غير المشروع بالأسلحة. كما تجدد بلدي دعمها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعنية بنزع السلاح الإقليمي.

في الختام، إن دولة الكويت ثابتة في موقفها الداعي إلى ضرورة الوقوف الجاد لضمان تعزيز المعاهدات ذات الصلة بنزع السلاح. ومن هذا المنطلق، تدعم بلدي الجهود المتعددة الأطراف والهادفة إلى ضمان تعزيز عالمية المعاهدات بنزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00